

الاقتصاد الأخضر كبعد متطور للتنمية المستدامة: نحو مستقبل صديق للبيئة

فريزة نسير⁽¹⁾

(1) أستاذة محاضرة قسم "ب"، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر.

البريد الإلكتروني: Fariza.necir@ummto.dz

الملخص:

في خضم الأزمات البيئية العالمية المتفاقمة، يبرز الاقتصاد الأخضر كبعد متطور وفَعَال لتحقيق التنمية المستدامة. لا يقتصر هذا النموذج الاقتصادي على الحفاظ على البيئة، بل يُعيد صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن تحقيق النمو والعدالة في آن واحد. يسعى هذا البحث إلى توضيح مفهوم الاقتصاد الأخضر، وتحديد علاقته بالتنمية المستدامة، مع التركيز على دوره في إعادة هيكلة أنماط الإنتاج والاستهلاك، وتحقيق التحول نحو مستقبل صديق للبيئة.

يعتمد التحليل على دراسة مختلف القطاعات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، مثل الطاقة المتجددة، والبناء المستدام، والنقل النظيف، ويستعرض الأطر السياسية والتقنية اللازمة لتعزيز هذا التوجه. وقد خلص البحث إلى أن الانتقال الفعلي نحو الاقتصاد الأخضر لا يمكن أن يتحقق دون تكامل السياسات، وإعادة توجيه الاستثمارات، وبناء قدرات بشرية متخصصة. كما يمثل هذا الانتقال فرصة استراتيجية للدول النامية لتحقيق نهضة تنموية بيئية واجتماعية شاملة.

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، البيئة، السياسات البيئية، الاقتصاد النظيف، الطاقة المتجددة.

تاريخ إرسال المقال: 2025/07/19، تاريخ قبول المقال: 2025/11/25، تاريخ نشر المقال: 2025/12/27

المؤلف المراسل: فريزة نسير، Fariza.necir@ummto.dz

The Green Economy as an Advanced Approach to Sustainable Development: Toward an Environmentally

Abstract:

In the midst of escalating global environmental crises, the green economy emerges as an advanced and effective approach to achieving sustainable development. This economic model goes beyond environmental protection; it reshapes economic and social policies to ensure both growth and equity. This study aims to clarify the concept of the green economy and its relationship with sustainable development, focusing on its role in restructuring production and consumption patterns and promoting a transition toward an environmentally friendly future.

The analysis draws on the study of various sectors linked to the green economy such as renewable energy, sustainable construction, and clean transportation—and reviews the political and technical frameworks necessary to support this transformation. The study concludes that a successful transition toward a green economy cannot occur without integrated policies, redirected investments, and the development of specialized human capacities. Moreover, this shift represents a strategic opportunity for developing countries to achieve a global renaissance in environmental and social development.

Keywords:

Green Economy, Sustainable Development, Environment, Environmental Policies, Clean Economy, Renewable Energy.

L'économie verte en tant que dimension évoluée du développement durable : vers un avenir respectueux de l'environnement

Résumé :

Dans le contexte des crises environnementales mondiales de plus en plus aggravées, l'économie verte s'impose comme une dimension évoluée et efficiente de la réalisation du développement durable. Ce modèle économique ne se limite pas à la préservation de l'environnement, mais procède à une refonte des politiques économiques et sociales de manière à garantir simultanément la croissance et l'équité.

La présente recherche vise à clarifier le concept d'économie verte et à déterminer sa relation avec le développement durable, en mettant l'accent sur son rôle dans la restructuration des modes de production et de consommation, ainsi que dans la réalisation de la transition vers un avenir respectueux de l'environnement.

L'analyse repose sur l'étude des différents secteurs liés à l'économie verte, notamment les énergies renouvelables, la construction durable et les transports propres, et examine les cadres politiques et techniques nécessaires à la promotion de cette orientation.

L'étude conclut que la transition effective vers l'économie verte ne saurait être réalisée sans l'intégration des politiques publiques, la réorientation des investissements et le renforcement des capacités humaines spécialisées. Cette transition constitue également une opportunité stratégique pour les pays en développement en vue de réaliser un essor global sur les plans environnemental et social.

Mots-clés :

Économie verte, développement durable, environnement, politiques environnementales, économie propre, énergies renouvelables.

مقدمة

في ظل التغيرات المناخية المتسارعة، وتفاقم التلوث البيئي، واستنزاف الموارد الطبيعية، أصبح من الضروري إعادة النظر في النماذج الاقتصادية التقليدية التي قامت على الاستغلال المفرط للطبيعة دون مراعاة حدودها. فالتحديات البيئية المعاصرة، مثل الاحتباس الحراري، تلوث الهواء والماء، وتدهور التنوع البيولوجي، لم تعد تهدد فقط النظم البيئية، بل تؤثر بشكل مباشر على استقرار الاقتصاد والمجتمعات، ما يفرض البحث عن بدائل اقتصادية تحقق التوازن بين النمو وحماية البيئة.

وفي هذا السياق، برز مفهوم الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال دمج الأبعاد البيئية في سياسات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة. إن الاقتصاد الأخضر يمثل تطوراً نوعياً في الفكر الاقتصادي، حيث يتجاوز النظرة التقليدية التي تركز على النمو المادي وحده، إلى تصور شامل يربط بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة، مؤسساً لنهج متكامل ومستدام.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تقديم مقاربة علمية تمكن من فهم آليات الاقتصاد الأخضر وفعاليته في تحقيق التنمية المستدامة، مع استعراض التحديات التي قد تواجه تطبيقه على المستويين المحلي والعالمي، وطرح الحلول الاستراتيجية لتعزيز قدرته على التحول نحو نمط تنموي أكثر استدامة. وتتمثل إشكالية البحث في

السؤال: كيف يمكن للاقتصاد الأخضر أن يكون بعدا متطورا لتحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات البيئية والاقتصادية العالمية؟

ولتحقيق أهداف البحث، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مركزا على مبحثين رئيسيين. يتناول المبحث الأول دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحليل المفاهيم الأساسية، أهدافه ومبادئه، وعلاقته بالتنمية المستدامة، إلى جانب استعراض القطاعات الاقتصادية الحيوية المرتبطة به. بينما يركز المبحث الثاني على التحديات والآفاق المستقبلية للتحويل نحو اقتصاد صديق للبيئة، مع إبراز السياسات الداعمة، المبادرات العملية، والتجارب الدولية التي تشكل نموذجا يُحتذى به.

المبحث الأول: دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة

يعتبر الاقتصاد الأخضر نموذجا حديثا في عالم الاقتصاد، نشأ كرد فعل على التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها العالم اليوم، كتغير المناخ، استنزاف الموارد الطبيعية، وتدهور البيئة. كما يسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام يلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بفرص الأجيال القادمة، وذلك من خلال اعتماد نماذج اقتصادية تراعي الحفاظ على البيئة وتقلل من الأضرار البيئية.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر¹

يهدف هذا المطلب إلى استعراض مفهوم الاقتصاد الأخضر وأهدافه ومبادئه، ودوره في دمج الاستدامة البيئية ضمن السياسات الاقتصادية لضمان نمو مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية.

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الأخضر

يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه "نموذج اقتصادي مستدام يركز على تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تقليل الانبعاثات الملوثة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، والحد من التدهور البيئي، كما يهدف هذا النموذج إلى دمج الأبعاد البيئية في العمليات الاقتصادية، مثل الإنتاج والاستهلاك، والتشجيع على الاستثمار في القطاعات التي تقلل من الأضرار البيئية وتخلق فرص عمل جديدة"².

¹ صيغ مصطلح الاقتصاد الأخضر لأول مرة في عنوان لتقرير رائد أصدرته حكومة المملكة المتحدة عام 1989، من قبل مجموعة من الاقتصاديين البيئيين للمزيد من التفاصيل انظر بكدي فاطمة، الاقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيق، مركز الكتاب الأكاديمي، الجزائر، 2020، ص.29.

² محمد محمد بدين حمدي، "الاقتصاد الأخضر وتحديات التنمية المستدامة"، مجلة العلوم الإدارية والسياسية، العدد 02، 2023، ص.02.

يمثل الاقتصاد الأخضر بعداً شاملاً يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي ورفاهية بشرية مع ضمان الحفاظ على البيئة وتقليل مخاطرها. فهو تحول جذري عن الأنظمة الاقتصادية التقليدية التي غالباً ما تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة التلوث، كما يركز على مبادئ الاستدامة مع تركيز قوي على كفاءة استخدام الموارد، وتقليل انبعاثات الكربون، والنفايات، وحماية التنوع البيولوجي³.

في عام 2012، عرفت الأمم المتحدة الاقتصاد الأخضر على أنه: "ذلك الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاه البشر والعدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة الإيكولوجية والذي عدل في 2015 ليصبح يتضمن الاقتصاد الأخضر الشامل مجموعة من القيم والمبادئ التي تزداد فيها أهمية مفاهيم التقاسم والتعميم والتعاون والتضامن والقدرة على الصمود، إضافةً إلى تعزيز الفرص والترابط بين الأفراد والمجتمعات"⁴. وفي هذا السياق يعد الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري⁵؛ والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتقليل التلوث.

بمعنى آخر، الاقتصاد الأخضر يسعى لدمج الاستدامة البيئية في عملية النمو الاقتصادي، بحيث يتم بناء نظام اقتصادي مستدام لا يعتمد على تدمير البيئة.

الفرع الثاني: أهداف الاقتصاد الأخضر⁶

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تدعم التنمية المستدامة، وأهمها:

• **حماية البيئة:** عن طريق تقليل التلوث، وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، والحفاظ على التنوع البيولوجي⁷.

³ صلاح حامد محمد حسنين، "استراتيجية التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الدول النامية (الفرص والتحديات)"، المجلة الدولية للفقهاء والقضاء والتشريع، المجلد 04، العدد 02، 2023، ص. 468.

⁴ المرجع نفسه، ص. 31، 30.

⁵ الوقود الأحفوري (Fossil Fuel) هو نوع من الوقود الذي يتكون من بقايا النباتات والحيوانات التي دفنت لملايين السنين، وتعرضت لضغط وحرارة شديدين، مما أدى إلى تحللها وتكوين مواد غنية بالكربون والهيدروجين. وتشمل أنواع الوقود الأحفوري الرئيسية الفحم، النفط والغاز الطبيعي. انظر، International Energy Agency, "Fossil Fuels," IEA Website, accessed October 12, 2025, <https://www.iea.org/fuels-and-technologies/fossil-fuels>

⁶ مرسلتي دنية، عصنين سامية، "الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: تجارب عالمية ناجحة"، المجلد 02، العدد 01، 2023، ص. 147، 148.

⁷ أوغيل نعيمة، فلياشي سامية، "الاقتصاد الأخضر كآلية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2023، ص. 315.

• **تحقيق العدالة الاجتماعية:** يهدف الاقتصاد الأخضر إلى توزيع الموارد بشكل أكثر عدالة، وتحقيق فرص عمل عادلة وصديقة للبيئة. تعتبر قيم الاستدامة والعدالة الاجتماعية من العوامل الرئيسية لتحقيق الرفاه البشري والبيئي⁸.

• **تحسين كفاءة استخدام الموارد:** وذلك من خلال تشجيع إعادة التدوير، وتقليل الفاقد من المواد، والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة. وهذا كله بالتركيز على تقليل استهلاك الطاقة والمياه والمواد الخام عبر تحسين العمليات الصناعية والزراعية، مما يقلل من التأثيرات البيئية السلبية ويحسن الإنتاجية⁹.

• **النمو الاقتصادي المستدام:** يسعى الاقتصاد الأخضر إلى خلق فرص عمل جديدة، وتحقيق نمو اقتصادي دون الإضرار بالبيئة¹⁰.

الفرع الثالث: مبادئ الاقتصاد الأخضر¹¹

يعتمد الاقتصاد الأخضر على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تضمن تحقيق الأهداف المذكورة، ومن أهمها:

• **خفض انبعاثات الكربون:** من خلال تبني وسائل إنتاج ونقل واستهلاك تقلل من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، مما يساهم في الحد من التغير المناخي.

• **الحفاظ على التنوع البيولوجي:** يسعى الاقتصاد الأخضر إلى حماية النظم البيئية والحفاظ على التنوع البيولوجي من التدهور، من خلال سياسات تحمي الغابات والأراضي الرطبة والمحيطات.

• **الكفاءة في استخدام الموارد:** يعتمد الاقتصاد الأخضر على تقنيات تعزز من كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والطاقة، مثل إدارة المياه بكفاءة، وإعادة التدوير، واستخدام الطاقة المتجددة.

• **التنمية الشاملة:** يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق تنمية شاملة تدمج بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتضمن المساواة والعدالة الاجتماعية¹².

⁸ المرجع نفسه، ص. 322.

⁹ رزوق غيلاس، "الاقتصاد الأخضر من منظور الاقتصاد الإسلامي"، *Journal of Islamic and Humanities Studies*، المجلد 05، العدد 01، 2025، ص. 32.

¹⁰ المرجع نفسه، ص. 34.

¹¹ مداحي محمد، "الاستثمار في اقتصاديات الطاقات المتجددة في الجزائر، مدخل لتحقيق مبادئ الاقتصاد الأخضر" دراسة قياسية"، مجلة إيزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص. 580، 583.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة

يتركز دور الاقتصاد الأخضر في دعم التنمية المستدامة عبر ثلاثة فروع رئيسية: أولاً، تحسين كفاءة الموارد والحد من التلوث من خلال اعتماد ممارسات إنتاج واستهلاك صديقة للبيئة. ثانياً، تعزيز العدالة الاجتماعية وخلق فرص عمل مستدامة تسهم في رفاهية المجتمعات وتقليل الفوارق الاقتصادية. ثالثاً، دعم الابتكار وتبني الحلول التكنولوجية الحديثة لمواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية، بما يضمن انتقالاً فعالاً نحو اقتصاد أكثر استدامة وشمولية.

الفرع الأول: كفاءة الموارد والحد من التلوث

يلعب الاقتصاد الأخضر دوراً محورياً في تحقيق هذه التنمية من خلال عدة مجالات، منها:

- **تحسين كفاءة استخدام الموارد:** يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، من خلال تعزيز إعادة التدوير وتشجيع استخدام المواد المستدامة، مما يساهم في تقليل استنزاف الموارد وتقليل تكلفة الإنتاج، مما يدعم التنمية الاقتصادية على المدى الطويل¹³.

- **الحد من التلوث والانبعاثات:** يعمل الاقتصاد الأخضر على تقليل التلوث البيئي من خلال تشجيع استخدام الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري الذي يعتبر مصدراً رئيسياً لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، مما يساهم في الحد من التغيرات المناخية ويخلق بيئة أنظف وأكثر استدامة¹⁴.

الفرع الثاني: العدالة الاجتماعية وخلق فرص العمل

يساهم الاقتصاد الأخضر في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص عمل جديدة في القطاعات الصديقة للبيئة وتحسين مستوى المعيشة في المجتمعات الفقيرة والمهمشة، بما يضمن توزيعاً أكثر إنصافاً للموارد الاقتصادية والطبيعية.

¹² المرجع نفسه، ص.ص. 584، 583.

¹³ بالعاجين خالدية، "دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة"، ألمانيا والإمارات نموذجاً"، المجلد 13، العدد 03، 2020، ص. 37.

¹⁴ المرجع نفسه ص. 38.

• **خلق فرص عمل جديدة وتحقيق العدالة الاجتماعية:** يساهم الاقتصاد الأخضر في خلق فرص عمل في القطاعات الصديقة للبيئة مثل الطاقة المتجددة، وإدارة النفايات، والزراعة العضوية، التي تعمل على تقليل معدلات البطالة، وتعزيز الاقتصاد المحلي، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي مستدام. كما يتيح الاقتصاد الأخضر توزيع الموارد بشكل أكثر عدالة من خلال تحسين جودة الحياة في المجتمعات الفقيرة والمهمشة، فمشاريع الطاقة المتجددة في المناطق الريفية؛ على سبيل المثال، توفر فرصا لتحسين مستوى المعيشة وتقليل الفقر، مما يعزز المساواة الاجتماعية¹⁵.

• **حماية التنوع البيولوجي والنظم البيئية:** يساعد الاقتصاد الأخضر في حماية التنوع البيولوجي من خلال اعتماد سياسات زراعية مستدامة وتقليل الانبعاثات الملوثة، مما يساهم في الحفاظ على الأنظمة البيئية وضمان استدامة الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها الإنسان¹⁶.

الفرع الثالث: الابتكار والتحديات العالمية

يشكل الابتكار عنصراً محورياً في تطبيق الاقتصاد الأخضر عالمياً، فالتحديات الاقتصادية والبيئية تتطلب تطوير حلول مبتكرة، بينما تختلف درجة تبني هذا النهج بين الدول المتقدمة والنامية حسب توفر الموارد والتقنيات والسياسات الداعمة.

• **تشجيع الابتكار والاستدامة الصناعية:** يدعم الاقتصاد الأخضر الابتكار في مجالات التكنولوجيا البيئية والصناعات النظيفة، مما يعزز الاستدامة الصناعية ويحقق أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تعتمد بعض الصناعات على التكنولوجيا المتقدمة في تقليل المخلفات الصناعية وإعادة تدويرها، مما يعزز من كفاءة استخدام الموارد ويقلل من التلوث¹⁷.

• **التبني العالمي وتحديات التنفيذ:** على الرغم من الاعتراف المتزايد بأهمية الاقتصاد الأخضر، فإن درجة تبنيه وتنفيذه تختلف بشكل كبير من بلد لآخر. فالدول الأوروبية مثل السويد، والنرويج، وألمانيا، وفرنسا تعد من الرواد في اعتماد هذا النهج، حيث تعتمد سياسات متقدمة في مجال الطاقة المتجددة وتعزيز الابتكار

¹⁵ ابن عبد الرحمن البريدي عبد الله، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 2015، ص.386.

¹⁶ مداحي محمد، "الاستثمار في اقتصاديات الطاقات المتجددة في الجزائر، مدخل لتحقيق مبادئ الاقتصاد الأخضر" دراسة قياسية"، المرجع السابق، ص.584.

¹⁷ بلطرش، نورة، دراجي سعاد، "الابتكار الأخضر كأداة لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة التقليدية الجزائرية"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 09، العدد 02، 2022، ص. 129

التكنولوجي والاستدامة البيئية. ومع ذلك، تواجه العديد من الدول النامية تحديات في التحول نحو الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك نقص التمويل، وضعف البنية التحتية، والحاجة إلى نقل التكنولوجيا والمعرفة¹⁸. تؤكد القمة العالمية للاقتصاد الأخضر 2025، التي ستعقد في أكتوبر، على دور التكنولوجيا والابتكار في تمكين المجتمعات النامية. ستركز القمة على محاور أساسية مثل مصادر الطاقة النظيفة، والسياسات والتشريعات الداعمة، والتمويل الأخضر، بهدف تسريع نقل المعرفة وتعزيز قدرة هذه المجتمعات على التكيف مع التغيرات البيئية¹⁹.

المطلب الثالث: مجالات تطبيق الاقتصاد الأخضر

مع تزايد التحديات البيئية التي يواجهها العالم، أصبح الاقتصاد الأخضر أحد الحلول المستدامة التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي مع الحفاظ على البيئة ومواردها، فالإقتصاد الأخضر يركز على إيجاد طرق جديدة للتنمية تدعم الأجيال الحالية وتضمن حقوق الأجيال القادمة في العيش في بيئة نظيفة وصحية. يتجاوز الاقتصاد الأخضر حدود النماذج الاقتصادية التقليدية من خلال التركيز على القطاعات التي تسهم في تحقيق الاستدامة البيئية، وفيما يلي أهم مجالات تطبيقه:

الفرع الأول: الطاقة والزراعة المستدامة

تعتبر الطاقة والزراعة من القطاعات الأساسية التي يمكن أن تعكس فعلياً فوائد الاقتصاد الأخضر، إذ يسعى هذا الفرع إلى عرض كيفية استخدام الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة لتحقيق أهداف بيئية واقتصادية واجتماعية متكاملة.

•قطاع الطاقة المتجددة: يعتبر قطاع الطاقة المتجددة من أبرز مجالات تطبيق الاقتصاد الأخضر، إذ يسعى هذا المجال إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري والانتقال إلى مصادر طاقة نظيفة ومستدامة مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية، والطاقة الحرارية الأرضية، كما تساعد الطاقة المتجددة في تقليل

¹⁸ علي محمد، "الاقتصاد الأخضر وتحديات التنمية المستدامة"، مجلة العلوم الإدارية والسياسية، المجلد 01، العدد 02، 2023، ص10.

¹⁹ القمة العالمية للاقتصاد الأخضر 2025، انظر الرابط تم الاطلاع عليه يوم 12 أكتوبر 2025 www.dewa.gov.ae

انبعاثات الكربون والتلوث، مما يحد من التغير المناخي ويحافظ على جودة الهواء، بالإضافة إلى ذلك، يسهم هذا القطاع في خلق فرص عمل جديدة وتقليل تكاليف الطاقة على المدى الطويل²⁰.

• **الزراعة المستدامة:** هي ممارسة زراعية تهدف إلى إنتاج المحاصيل بطرق تحافظ على التربة وتحد من استنزاف الموارد المائية، كما يعتمد هذا المجال على تقنيات الزراعة العضوية، وإدارة المياه بكفاءة، وتقليل استخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية. كما يشجع على حماية التنوع البيولوجي وتعزيز صحة التربة، مما يضمن استدامة الإنتاج الغذائي ويحافظ على الموارد البيئية، وتعتبر الزراعة المستدامة جزءا من الاقتصاد الأخضر لكونها تسهم في تحقيق الأمن الغذائي وتدعم المجتمعات الريفية²¹.

الفرع الثاني: إدارة النفايات والنقل والسياحة البيئية

يتناول هذا الفرع المجالات التي ترتبط بإدارة الموارد واستخدامها بشكل مستدام، بما في ذلك النفايات والنقل والسياحة، وكيفية تحويلها إلى فرص لتحقيق التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة.

• **إدارة النفايات وإعادة التدوير:** تشكل إدارة النفايات وإعادة التدوير جزءا مهما من الاقتصاد الأخضر، إذ يتم التركيز في هذا المجال على تقليل كمية النفايات المرسلة إلى مكبات القمامة عبر عمليات إعادة التدوير وتحويل النفايات إلى مواد قابلة لإعادة الاستخدام. ومن خلال تطبيق إدارة النفايات بشكل فعال، يتم تحويل المواد المستهلكة إلى موارد جديدة تسهم في تقليل الضغط على الموارد الطبيعية وتقليل التلوث البيئي، كما يعاد تدوير البلاستيك والمعادن والورق لتصنيع منتجات جديدة، مما يوفر كلفة الإنتاج ويقلل من استهلاك الطاقة²².

• **النقل المستدام والسياحة البيئية:** يعد النقل المستدام من المجالات المهمة في الاقتصاد الأخضر، حيث يتم التركيز على تقليل الانبعاثات الصادرة من وسائل النقل التقليدية، إذ يدعم هذا المجال استخدام وسائل النقل الكهربائية، وتشجيع التنقل بالدراجات والمشى، وتطوير أنظمة النقل العام كوسائل بديلة عن السيارات التي تعمل بالوقود الأحفوري. إن استخدام وسائل النقل المستدامة يسهم في تقليل تلوث الهواء، وتحسين الصحة

²⁰ إبراهيم حسين حسني إبراهيم، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، رؤية ومفهوم وتطبيقات، نشر ذاتي، 2023، ص. 17.

²¹ المرجع نفسه، ص. 18.

²² ببعوني، ليلي، "إعادة تدوير النفايات مدخل لتفعيل الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص. 349.

العامة، والحد من الاستهلاك الزائد للوقود، كما يدعم البنية التحتية للمدن الذكية ويعزز استدامة المناطق الحضرية²³.

أما السياحة البيئية فتسعى إلى تقليل الآثار السلبية للسياحة التقليدية من خلال التركيز على الأنشطة التي تحافظ على البيئة وتحترم التنوع البيولوجي، كما تهدف السياحة البيئية إلى تشجيع السياح على زيارة الأماكن الطبيعية والمنتزهات والمحميات، مع الالتزام بسياسات تحد من التلوث ونقل من الأضرار البيئية. هذا المجال يوفر فوائد اقتصادية للمجتمعات المحلية، ويشجع على حماية الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية، مما يجعلها جزءاً مهماً من تطبيق الاقتصاد الأخضر²⁴.

الفرع الثالث: البناء والصناعة وإدارة المياه

يستعرض هذا الفرع كيفية تطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر في قطاعات البناء والصناعة وإدارة المياه، مسلطاً الضوء على الأساليب الحديثة لتقليل التأثيرات البيئية وتحقيق كفاءة الموارد وتحسين جودة الحياة.

• **البناء الأخضر والتصميم المستدام:** البناء الأخضر والتصميم المستدام هو مجال يسعى إلى تشييد مبان صديقة للبيئة تستخدم كميات أقل من الطاقة والموارد مقارنة بالبناء التقليدي، كما يتم في هذا المجال اعتماد تقنيات عزل حراري أفضل، واستخدام مواد بناء قابلة للتدوير، واستغلال الضوء الطبيعي لتقليل استهلاك الكهرباء، وتركيب أنظمة طاقة متجددة في المباني. بالإضافة إلى ذلك، يشجع البناء الأخضر على زراعة المساحات الخضراء وتدوير المياه، مما يقلل من تأثير المباني على البيئة ويعزز كفاءة استهلاك الموارد²⁵.

• **الصناعة النظيفة وإدارة المياه:** تركز الصناعة النظيفة على تقليل الانبعاثات الضارة والنفايات الصناعية من خلال تحسين الكفاءة وتقليل الاستهلاك الطاقوي، ويتمثل تطبيق الاقتصاد الأخضر في هذا المجال عبر استخدام تقنيات الإنتاج التي تقلل من التلوث، مثل استخدام مصادر طاقة نظيفة، وتحسين عمليات

²³ قندوز عائشة، التاوتي عبد العليم، "النقل المستدام في الجزائر"، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد 01، 2021، ص.342.

²⁴ المرجع نفسه، ص.343.

²⁵ أحمد خلف عطية، "العمارة الخضراء كمدخل تصميم بيئي في بداية الألفية الثالثة"، مجلة جامعة اللاذقية للعلوم الهندسية، المجلد 01، العدد 02، 2009، ص. 48.

الإنتاج لتقليل المخلفات. كما تعتمد بعض الصناعات على التكنولوجيا المتقدمة للحد من الأضرار البيئية واستخدام المواد القابلة لإعادة التدوير، مما يعزز من تحقيق الاستدامة الصناعية²⁶.

أما إدارة المياه فتعتبر من المجالات المهمة أيضا في الاقتصاد الأخضر، حيث تسعى إلى تحسين كفاءة استخدام المياه والحفاظ على الموارد المائية، كما يتم تطبيق الاقتصاد الأخضر في هذا المجال من خلال اعتماد تقنيات الري الحديثة، وإعادة تدوير المياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها في الزراعة. كما أن تحسن إدارة المياه يساعد على توفير هذه الموارد الحيوية، خاصة في المناطق التي تعاني من شح المياه، مما يدعم التنمية المستدامة ويسهم في حماية البيئة²⁷.

المبحث الثاني: تحديات وآفاق التحول نحو مستقبل صديق للبيئة

في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي يواجهها العالم، مثل التغير المناخي، وتلوث الهواء والماء، وفقدان التنوع البيولوجي، أصبح الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة. فالإقتصاد الأخضر يعتمد على استراتيجيات ونماذج تنموية تقلل من استهلاك الموارد الطبيعية وتحد من الانبعاثات الضارة، ويشمل ذلك مجالات الطاقة المتجددة، والنقل المستدام، والزراعة البيئية، وغيرها من القطاعات الحيوية. ومع ذلك، فإن التحول إلى هذا النموذج يواجه عدة تحديات تعيق عملية الانتقال بشكل فعال، مما يؤثر على قدرة الدول على تحقيق هذا التحول بنجاح²⁸.

المطلب الأول: تحديات الاقتصاد الأخضر

تواجه عملية تطبيق الاقتصاد الأخضر مجموعة من التحديات التي تتطلب دراسة دقيقة وتصميم سياسات فعالة لمعالجتها، وتشمل الجوانب المالية، التشريعية، الاقتصادية، التكنولوجية، الاجتماعية، والجيوسياسية. فمع تزايد الاهتمام بالاقتصاد الأخضر، تواجه الدول عدة تحديات تعيق تطبيقه بشكل فعال، ويمكن تصنيفها ضمن ثلاثة فروع رئيسية كما يلي:

²⁶ لزعر، أمين، "إدارة الموارد المائية وتنمية الزراعة المستدامة في الدول العربية"، مجلة العلوم البيئية، المجلد 12، العدد 3، 2023، ص. 54.

²⁷ المرجع نفسه، ص. 55.

²⁸ بوعزيز ناصر، أولاد زاوي عبد الرحمن، "الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بين تحليل التحديات وتحديد فرص النجاح"، حليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، ص. 05.

الفرع الأول: التحديات المالية والتشريعية

تعد الموارد المالية والتشريعات البيئية من العوامل الأساسية التي تحدد قدرة الدول على تبني الاقتصاد الأخضر. يشمل هذا الفرع تكلفة الاستثمار العالية، غياب السياسات الداعمة، ونقص الوعي البيئي، كعوائق رئيسية أمام التحول الأخضر:

•التكلفة المالية المرتفعة:

يعد التمويل من أهم التحديات التي تواجه التحول إلى الاقتصاد الأخضر، إذ تتطلب تقنيات الطاقة المتجددة والمشاريع البيئية الكبيرة استثمارات ضخمة في البداية. على سبيل المثال؛ تركيب محطات الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح يتطلب ميزانيات كبيرة، إضافة إلى التكاليف المرتبطة بتطوير البنية التحتية للمواصلات العامة والسيارات الكهربائية. كما تواجه العديد من الدول النامية صعوبة في توفير التمويل اللازم، نظرا لمحدودية الموارد الاقتصادية والحاجة لتوجيه ميزانياتها إلى احتياجات ملحة أخرى²⁹.

•غياب التشريعات والسياسات الداعمة:

يعتبر غياب الإطار القانوني والتنظيمي من التحديات الرئيسية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، إذ تحتاج الدول إلى وضع سياسات واضحة تدعم القطاعات الخضراء، مثل فرض قوانين لتقليل الانبعاثات، وتقديم حوافز مالية للاستثمار في الطاقة المتجددة، وفرض معايير بيئية صارمة على الصناعات. ففي بعض الدول، لا تزال هذه التشريعات محدودة أو غير موجودة بشكل كاف، مما يجعل من الصعب على القطاعين العام والخاص الالتزام بتحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر³⁰.

•نقص الوعي البيئي:

لا يزال نقص الوعي البيئي تحديا كبيرا في العديد من المجتمعات، حيث يفتقر الكثيرون إلى الفهم الكافي لأهمية الاقتصاد الأخضر وأثره الإيجابي على البيئة والصحة، حيث يحد هذا الوعي المنخفض من تحفيز الأفراد والمجتمعات على تبني سلوكيات صديقة للبيئة، كما يقلل من الدعم الشعبي للسياسات الخضراء.

²⁹برايس خليفة، شبوي سليم، "الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر-تحليل التحديات وفرص النجاح"، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، المجلد 02، العدد 01، 2023، ص.126.

³⁰المرجع نفسه، ص.127.

وبالتالي؛ يلزم بذل جهود كبيرة لتوعية الناس وتشجيعهم على دعم الاقتصاد الأخضر من خلال حملات تثقيفية وورش عمل ميدانية تركز على أهمية حماية البيئة³¹.

الفرع الثاني: التحديات الاقتصادية والتكنولوجية

تتعلق التحديات الاقتصادية والتكنولوجية بالمصالح التقليدية، البنية التحتية، والتغيرات في سوق العمل، حيث يشكل هذا الفرع دراسة للعوامل التي تعيق الاستثمار في التقنيات النظيفة وإعادة تأهيل القوى العاملة وتمثل فيما يلي:

• المصالح الاقتصادية التقليدية:

يعتمد الاقتصاد التقليدي بشكل كبير على الوقود الأحفوري والصناعات الملوثة التي تعتمد على أساليب إنتاج رخيصة لكنها ضارة بالبيئة، مما يشكل عائقاً أمام التحول إلى الاقتصاد الأخضر. وتعتبر بعض الصناعات مثل النفط، الفحم، والصناعات الثقيلة من القطاعات التي تستفيد من الوضع الحالي، حيث تحقق أرباحاً كبيرة من خلال استغلال الموارد الطبيعية بأقل التكاليف، مما يؤدي إلى مقاومة هذه القطاعات للتحول نحو تقنيات أكثر استدامة، خاصة مع عدم وجود ضغوط قانونية كافية لإجبارها على تغيير سياساتها البيئية منها³²:

• التكنولوجيا والبنية التحتية:

يتطلب الاقتصاد الأخضر تقنيات متقدمة وبنية تحتية جديدة تتلاءم مع التوجهات البيئية. إلا أن العديد من الدول تفقر إلى القدرة على تطوير أو استيراد هذه التقنيات، مثل معدات الطاقة المتجددة، تقنيات إعادة التدوير المتقدمة، وأنظمة النقل المستدام، هذا النقص في التكنولوجيا والبنية التحتية يجعل من الصعب على الدول تحقيق التحول نحو الاقتصاد الأخضر بفعالية وسرعة، خاصة في المناطق الريفية والبعيدة عن المدن الكبرى³³.

³¹ المرجع نفسه، ص. 125.

³² محمد الشملان نورة، أحمد الطيب عبد الجبار، "واقع التحول إلى الاقتصاد الأخضر في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد 47، العدد 03، 2023، ص. 178.

³³ برايس خليفة، شبوي سليم، "الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر -تحليل التحديات وفرص النجاح"، المرجع السابق، ص. 127.

•التغير في سوق العمل:

يؤدي التحول نحو الاقتصاد الأخضر إلى تغييرات كبيرة في سوق العمل، إذ يتطلب هذا التحول مهارات جديدة في مجالات مثل الطاقة المتجددة، إدارة النفايات، والزراعة العضوية، وهذا يتطلب إعادة تدريب القوى العاملة وتجهيزها للعمل في القطاعات البيئية. في الوقت نفسه، قد يؤدي التحول إلى الاقتصاد الأخضر إلى فقدان بعض الوظائف في القطاعات التقليدية، مما يخلق تحديات اجتماعية واقتصادية للأفراد الذين يعملون في هذه المجالات³⁴.

الفرع الثالث: التحديات الجيوسياسية والبيئية

تتأثر عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر بالمتغيرات الجيوسياسية والمناخية، مثل الاعتماد على تصدير المواد الخام والتغيرات المناخية التي تؤثر على الموارد الطبيعية، مما يخلق تحديات إضافية للدول خاصة النامية منها. وتتمثل هذه التحديات في:

•العوائق الجيوسياسية:

تعتمد العديد من الدول على تصدير المواد الخام مثل النفط والفحم، ويعتمد اقتصادها على هذه الموارد بشكل كبير، ومع تبني العالم للاقتصاد الأخضر؛ قد تتعرض هذه الدول لانخفاض الطلب على هذه المواد، مما يؤثر على اقتصادها. علاوة على ذلك، قد تسعى الدول المتقدمة إلى فرض معايير بيئية صارمة على السلع المستوردة، مما يزيد من تعقيدات التجارة العالمية ويشكل تحدياً إضافياً للدول النامية التي تمتلك القدرة على تلبية تلك المعايير البيئية العالية³⁵.

•التغيرات المناخية وتأثيرها على الموارد:

بينما يسعى الاقتصاد الأخضر إلى الحد من التغيرات المناخية، إلا أن هذه التغيرات الحالية تشكل تحديات إضافية. على سبيل المثال، تؤثر التغيرات المناخية على الموارد المائية، الزراعة المستدامة وتطوير

³⁴المرجع نفسه، ص. 126.

³⁵ تم الاطلاع عليه يوم 14 أكتوبر 2025.

<https://aawsat.com/>

الطاقة المائية، هذا التأثير يعقد من خطط الاستدامة ويجعل من الصعب على الدول تحقيق التحول السريع نحو الاقتصاد الأخضر³⁶.

المطلب الثاني: آفاق التحول نحو مستقبل صديق للبيئة: خطوات عملية

يتطلب التحول إلى اقتصاد أخضر جهودا متضافرة على مستويات متعددة، بدءا من السياسات الحكومية وصولا إلى الممارسات الفردية. هذه الخطوات لا تهدف فقط إلى تقليل الأثر البيئي، بل أيضا إلى خلق فرص اقتصادية واجتماعية جديدة.

الفرع الأول: السياسات والتشريعات الداعمة

تلعب الحكومات دورا حاسما في تهيئة البيئة المواتية للاقتصاد الأخضر من خلال وضع سياسات وتشريعات تدعم الاستدامة. هذا يشمل:

• **التمويل الأخضر:** توجيه الاستثمارات نحو المشاريع الصديقة للبيئة، وتقديم حوافز ضريبية للشركات التي تتبنى ممارسات مستدامة.

• **معايير بيئية صارمة:** فرض لوائح لتقليل التلوث، وتشجيع كفاءة الطاقة، وإدارة النفايات، وحماية الموارد الطبيعية.

• **الدعم التشريعي:** سن قوانين تدعم الطاقة المتجددة، وتطور البنية التحتية الخضراء، وتشجيع الزراعة العضوية³⁷.

الفرع الثاني: دور التكنولوجيا والابتكار

التكنولوجيا هي المحرك الأساسي للتحول الأخضر، فالابتكارات في مجالات مثل الطاقة المتجددة، وتقنيات إعادة التدوير، والزراعة الذكية، وأنظمة النقل النظيف ضرورية لتحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر.

³⁶نجاتي حسام الدين، الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 251، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2014، ص. 14. صلاح حامد محمد حسنين، "استراتيجية التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الدول النامية (الفرص والتحديات)"، المجلة الدولية للفقهاء والقضاء والتشريع، المجلد 04، العدد 02، 2023، ص. 472.

³⁷تم الاطلاع عليه يوم 14 أكتوبر 2025 https://jocu.journals.ekb.eg/article_421207.html

فالقمة العالمية للاقتصاد الأخضر 2025 تسلط الضوء على أهمية تسريع نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى المجتمعات النامية لتمكينها من التكيف مع التغيرات المناخية وبناء اقتصادات أكثر استدامة³⁸.

الفرع الثالث: التعليم والتوعية البيئية

لا يمكن تحقيق مستقبل أخضر دون تغيير في السلوكيات والوعي. فالتعليم البيئي يلعب دورا حيويا في غرس قيم الاستدامة في الأجيال القادمة، وتشجيع الأفراد والمجتمعات على تبني ممارسات صديقة للبيئة في حياتهم اليومية. هذا يشمل تعزيز المهن الخضراء، مثل الهندسة البيئية والزراعة المستدامة، التي تساهم في تقليل التلوث وتعزيز التنوع البيولوجي³⁹.

الفرع الرابع: أمثلة وتطبيقات عملية للاقتصاد الأخضر

يتم تطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر في مجموعة واسعة من القطاعات، مما يبرز مرونته وقدرته على إحداث تغيير إيجابي⁴⁰.

القطاع	الأهداف	أمثلة وتطبيقات	الفوائد
الزراعة المستدامة	الحفاظ على الموارد الطبيعية، تقليل التلوث، تعزيز الأمن الغذائي.	الزراعة العضوية، الري بالتنقيط، تدوير المحاصيل، استخدام الأسمدة العضوية.	تحسين جودة التربة، تقليل استهلاك المياه، إنتاج غذاء صحي، حماية التنوع البيولوجي.
الطاقة المتجددة	تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، خفض انبعاثات الكربون توفير طاقة نظيفة.	مزارع الطاقة الشمسية، مزارع الرياح، الطاقة الكهرومائية، الطاقة الحرارية الجوفية.	توليد كهرباء نظيفة، خلق فرص عمل جديدة، تعزيز أمن الطاقة، مكافحة تغير المناخ.

³⁸ تم الاطلاع عليه يوم 14 أكتوبر 2025 <https://dspace.univ-temouchent.edu.dz/bitstream/123456789/4825/1/inbound3442293030320502908%20-%20Ziani%20Si%20ahmed.pdf>

³⁹ صالح أحمد أبو بكر سعاد، دور التعليم الأخضر الرقمي في تحقيق التنمية البيئية المستدامة، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد 11، 2021، ص. 82.

⁴⁰ مصدر الجدول: من إعداد الباحثة بناء على برنامج الأمم المتحدة للبيئة ((UNEP، 2012)، الاقتصاد الأخضر: تعريفه وأبعاده وتطبيقاته في القطاعات الاقتصادية تم الإطلاع عليه يوم 14 أكتوبر 2025.

<https://www.unep.org/greeneconomy>](<https://www.unep.org/greeneconomy>)

إدارة النفايات	تقليل النفايات، إعادة التدوير، الاستفادة من المخلفات، مكافحة التلوث.	برامج فرز النفايات من المصدر، مصانع إعادة التدوير، محطات تحويل النفايات إلى طاقة.	تقليل حجم المدافن، استعادة الموارد، إنتاج طاقة إضافية، حماية البيئة من التلوث.
النقل المستدام	خفض الانبعاثات، تقليل الازدحام، تعزيز جودة الهواء، كفاءة استهلاك الوقود.	النقل العام الكهربائي، الدرجات الهوائية، السيارات الكهربائية، تصميم مدن صديقة للمشاة.	تحسين جودة الهواء، تقليل التلوث الضوضائي، توفير تكاليف الوقود، تعزيز الصحة العامة.
البناء الأخضر	كفاءة الطاقة والمياه، استخدام مواد مستدامة، تقليل الأثر البيئي للمباني.	تصميم مباني تعتمد على الإضاءة والتهوية الطبيعية، استخدام مواد معاد تدويرها، أنظمة تجميع مياه الأمطار.	توفير الطاقة والمياه، تحسين جودة الهواء الداخلي، تقليل تكاليف التشغيل، تعزيز قيمة العقارات.

تظهر هذه الأمثلة كيف أن الاقتصاد الأخضر ليس مجرد مفهوم نظري، بل هو مجموعة من الممارسات الملموسة التي يمكن تطبيقها في مختلف جوانب الحياة والاقتصاد. هذه التطبيقات تسهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يجعلها خياراً استراتيجياً للمستقبل⁴¹.

خاتمة

يُعد الاقتصاد الأخضر نموذجاً استراتيجياً يعكس إدراكاً متزايداً للعلاقة بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، ويقدم مقارنة شاملة لتحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات العالمية الراهنة. فقد بين البحث أن دمج الأبعاد البيئية في السياسات الاقتصادية لا يسهم فقط في الحد من التدهور البيئي، بل يخلق أيضاً فرصاً للابتكار والتطوير في مجالات الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، وإدارة الموارد الطبيعية، بما يدعم خلق فرص عمل جديدة ويعزز من العدالة الاجتماعية.

⁴¹ صلاح حامد محمد حسنين، المرجع السابق، ص.ص 485-490.

كما أظهرت الدراسة أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يعتمد على جهود متكاملة من قبل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، من خلال تبني سياسات وتشريعات داعمة، وتطوير البنية التحتية والتقنيات الصديقة للبيئة، وتعزيز التعليم والتوعية البيئية. هذه الجهود تتيح إمكانية تحويل التحديات البيئية إلى فرص تنموية، مع ضمان استخدام الموارد بشكل رشيد والحفاظ على التنوع البيولوجي، بما يخدم رفاهية الإنسان ويحقق استدامة الأجيال القادمة.

في ضوء ذلك، فالإقتصاد الأخضر ليس مجرد بديل اقتصادي، بل رؤية استراتيجية متكاملة، تمكن الدول من بناء مسارات تنموية توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فهو يمثل نموذجًا مستقبليًا يمكن من خلاله مواجهة التغيرات المناخية والتحديات البيئية، وتحقيق تنمية شاملة وعادلة، تؤسس لاقتصادات أكثر مرونة واستدامة، قادرة على تلبية احتياجات الحاضر دون الإضرار بمصالح الأجيال المقبلة.